



أكدت أنه متاح فقط لمن يشمله برنامج الرعاية السكنية ويخضع لرقابة ونظم وأحكام 'المركزي'

«المالية»: «التمويل العقاري» حال إقراره.. خيار إضافي وليس إلزامياً



تصريح صحفي
أبرز بنود مشروع قانون "التمويل العقاري للسكن الخاص"

ذكر بيان مجلس الوزراء الأسبوعي الصادر يوم أمس الإثنين الموافق 24 مايو 2021 أنه تمت الموافقة على مشروع قانون "التمويل العقاري للسكن الخاص" من قبل مجلس الوزراء وتم رفعه لضربة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وبعده تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الأمة، والتالي توضيح حول مشروع القانون.

- 1- التمويل العقاري للسكن الخاص هو اختياري وليس إلزامي.
- 2- برنامج الرعاية السكنية الذي تقدمه الدولة يشمل فقط المواطنين الذي يشملهم برنامج الرعاية السكنية الذي تقدمه الدولة.
- 3- لا فوائد على المستفيد في حدود قيمة قرض بنك الإئتمان.
- 4- أعراض التمويل المشمولة في مشروع القانون، أو بناء، أو زيادة، الانتفاع بالتوسعة، أو الترميم.
- 5- الجهة المانحة للتمويل ليس لها الحق في بيع العقار المرهون.
- 6- الموافقة التي تمت هي لوجالة مشروع القانون إلى مجلس الأمة.

تصريح صحفي | تاريخ النشر 25 مايو 2021 | وزارة المالية - دولة الكويت

عبر المنظومة التي ستحدد بالقانون ولائحته التنظيمية. والمشروع يلزم الدولة بتوفير سكن بديل مناسب للمواطن في حالة إخلائه للعقار بسبب التنفيذ على العقار المرهون. 2 - الخيار متوافر فقط للمواطن الذي يشمله برنامج الرعاية السكنية الذي تقدمه الدولة، والمستفيد من مشروع القانون المقترح هو فقط المواطن الذي لم يسبق له الحصول على قرض من بنك الإئتمان الكويتي. 3 - لا فوائد على المستفيد في حدود قيمة قرض بنك الإئتمان، الدولة (الخزينة العامة) ستتحمل كلفة الفوائد والعوائد التي ستقتاضها الجهات المانحة للتمويل (البنوك وشركات التمويل الخ) وفي حدود قيمة قرض بنك الإئتمان الكويتي فقط. 4 - أغراض التمويل المشمولة في مشروع القانون، شراء، أو بناء، أو زيادة، الانتفاع بالتوسعة، أو الترميم، لعقار السكن الخاص للشخص المستفيد من نظام الرعاية السكنية ويكون التمويل بضمان رهن العقار (وليس



خليفة حمادة

المحدد في مشروع القانون مع استحداث وتنفيذ برنامج يوفر سكناً بديلاً مناسباً للمواطن في حالة إخلائه للعقار بسبب التنفيذ على العقار المرهون». وأشار بيان وزارة المالية إلى أن بيان مجلس الوزراء الأسبوعي الصادر في 24 الجاري، أشار إلى أنه تمت الموافقة على مشروع قانون «التمويل العقاري للسكن الخاص» من قبل مجلس الوزراء، وتم رفعه إلى صاحب السمو أمير، وذلك تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة، وفيما يلي توضيح حول مشروع القانون والخطوات القادمة: 1 - التمويل العقاري للسكن الخاص هو اختياري وليس إلزامي، أي، في حال صدور القانون، سيصبح للمواطن خيارين لتمويل سكنه الخاص، الخيار الأول هو الخيار المعمول به حالياً بجميع أحكامه وضوابطه الحالية، والخيار الثاني هو خيار التمويل عبر البنوك وشركات التمويل

قال وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة حول ما جاء في مشروع قانون التمويل العقاري للسكن الخاص، إنه في حال إقراره فهو خيار إضافي وليس إلزامياً، وهو متاح فقط لمن يشمله برنامج الرعاية السكنية ويخضع لرقابة ونظم وأحكام البنك المركزي. وأضاف الوزير في بيان صحفي «باتي هذا المشروع بخيار جديد للمواطن في ضوء تنامي أعداد طلبات الحصول على السكن بما يفوق الحدود الائتمانية المتاحة لبنك الإئتمان الكويتي، وبهدف تحقيق وتنفيذ استراتيجية الدولة لمعالجة المشكلة الإسكانية، وطرح حلول اختيارية مناسبة توفر بديلاً تمويلياً لطلبات السكن الخاص إلى جانب التمويل الذي يقدمه بنك الإئتمان الكويتي، من خلال مشاركة البنوك المحلية، في دعم المنظومة الإسكانية للدولة وتوفير ضمانات قانونية فاعلة للتمويل من خلال نظام الرهن العقاري

اللجنة تناولت قضية النقص الواضح للعائلة في القطاع الخاص

«الصناعة والعمل» تستعرض جهود «الغرفة» لإعادة النظر بحظر أدونات عمل الـ «60 عاماً»



جانب من الاجتماع

عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثاني، أمس، برئاسة أحمد القضيبى، وذلك لمناقشة عدد من القضايا ذات العلاقة بالقطاع الصناعي وشؤون العمل. واستهللت اللجنة اجتماعها بتناول سعي لجنة التعاون التجاري، بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتحديد قائمة لمنتجات خليجية يمكن حمايتها من خلال زيادة التعريفات الجمركية على الواردات المماثلة لهذه المنتجات، بما يتوافق مع التزامات دول المجلس لدى منظمة التجارة العالمية، وبما لا يؤثر في رفاهية المستهلكين. ثم تطرقت اللجنة إلى دليل اشتراطات البناء في المدن والمناطق الصناعية، والمقترح من قبل اللجنة الوطنية لقطاع مواصلات التشييد والبناء بالهيئة العامة للمصناعات ورات اللجنة ضرورة الترتيب في إقرار الدليل المقترح لبحث توضيح محتوياته على أصحاب العمل من الصناعيين والجهات ذات الصلة بالقطاع الصناعي، وبحث مدى تقارب هذا الدليل مع مواصفات البناء الحالية في المناطق الصناعية المنصوص عليها في

كورونا المستجد والإجراءات الاحترازية المصاحبة له، وهو ما أثر بدوره على كل قطاعات الأعمال العالمية والمحلية، وخصوصاً في أسواق البتروكيماويات التي كانت تعاني بالأساس من انخفاض حاد في مستوياتها السعرية منذ عام 2019، وهو ما لعب الدور الرئيسي في انخفاض أرباحنا المعلنة نظراً لتركز محفظتنا الاستثمارية في قطاع البتروكيماويات. ولكننا على ثقة بأن تنوع هيكل استثمارات القرين سيساعد الشركة على التصدي لضربات الأسواق المختلفة، ونعمل على الدوام على دراسة كافة الفرص الاستثمارية التي نحافظ وتعزز أتران محفظتنا الصناعية، وتعظم صالح المساهمين». من جهته، قال نائب رئيس



سعدون علي



الشيخ مبارك العبدالله

الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية المختصة. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية الشيخ مبارك العبدالله: «شهد العالم العديد من العقبات الاستثنائية خلال العام الماضي إثر انتشار جائحة وباء

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية (القرين) أمس عن تحقيق صافي ربح بقيمة 14,50 مليون دينار خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 مقابل 28,23 مليون دينار خلال السنة المالية الماضية، فيما بلغت ربحية السهم الواحد خلال ذات الفترة من السنة المالية مبلغ 14,19 فلساً بالمقارنة بـ 27,45 فلساً خلال ذات الفترة من العام الماضي. وقالت الشركة في بيان صحفي إن الإيرادات المجمعة ارتفعت إلى مبلغ 231,40 مليون دينار بالمقارنة بمبلغ 229,11 مليون دينار لذات الفترة من العام الماضي نتيجة تحسن أداء مبيعات شركاتنا التابعة. ووصل إجمالي الأصول المجمعة في الشركة إلى 759,39 مليون دينار كما في 31

شركة الكويت وآسيا القابضة (ش. م. ك)
Kuwait Asia Holding Co. (S.A.K.)

اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة

شركة الكويت وآسيا القابضة (ش. م. ك)

دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 2021/06/09 الساعة 11:00 صباحاً، وذلك في:

الشرق، شارع خالد بن الوليد، برج الداو، الدور الأرضي، قاعة الاجتماعات، وذلك لمناقشة بنود جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام، الراغبين بالحضور، استلام جدول الأعمال والتوكيل، مراجعة مقر الشركة الكائن في الشرق، شارع خالد بن الوليد، برج الداو، الدور الثاني، من الساعة 9 صباحاً وحتى الساعة 2 بعد الظهر، مصطحبين معهم:

- البطاقة المدنية الأصلية (للأفراد).
- صورة من السجل التجاري (للشركات).

للمرجعة والاستفسار هاتف: 22966755

والله ولي التوفيق...

مجلس الإدارة

حملة «نكن على دراية» تعزز مستوى الثقافة والتنوع المصرفية بين أفراد المجتمع

ناجيا: «KIB» حريص على المشاركة في المبادرات المجتمعية

أكد بنك الكويت الدولي «KIB» أن مشاركته في الحملة التوعوية المصرفية «نكن على دراية»، والتي ينظمها بنك الكويت المركزي على مدار عام 2021 بإدارة اتحاد مصارف الكويت ومشاركة جميع البنوك الكويتية، تأتي في إطار رغبته بالتواصل مع الجمهور عبر مختلف الوسائل من أجل تعزيز أهداف برنامجه المجتمعي الذي يركز على نشر الثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع وتوعيتهم بأهم الخدمات المصرفية وأفضل الحلول للاستثمار والتوفير. وقال المدير التنفيذي لوحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: «نحن في «KIB» نحرص دائماً على المشاركة في الحملات والمبادرات المجتمعية التي تساعدنا على التواصل مع العملاء وعامة الجمهور بما يعزز من أهداف برنامجنا

المسؤولية الاجتماعية الذي يركز على التأثير الإيجابي على الأفراد من خلال نشر الثقافة المصرفية ومحو الأمية المالية بينهم، وذلك إيماناً منا بضرورة دعم مثل هذه المبادرات التي تعزز استراتيجيتنا الرامية إلى توعية الجمهور بمختلف الخدمات والحلول المصرفية التي يمكنهم الاستفادة منها في تلبية احتياجاتهم المالية، إلى جانب تعريفهم بحماية أصولهم وحقوقهم المالية». ولقد أوضح ناجيا أن «KIB» يركز من خلال مشاركته في هذه الحملة على تقديم التعليمات والنصائح للعملاء عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنوك، ومن المواضيع التي نشرها كيف للعملاء حماية بياناتهم المصرفية من الجرائم الإلكترونية وعمليات الغش والاحتيال



نواف ناجيا

الإلكترونية، إلى جانب تعريفهم ببعض المنتجات التي يقدمها البنك لهم مثل البطاقات الائتمانية التي تلبى احتياجاتهم المالية بطريقة عملية وأمنة دون الحاجة لحمل المبالغ الكبيرة، وكذلك خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تساعد على تحقيق أهدافهم وشراء ما يرغبون به بسهولة بفضل ميزة

«أسواق المال» تطلق موقعها الإلكتروني بحلة جديدة

بكفاءة على جميع الأجهزة سواء كانت مكتبية، محمولة، لوحية أو هواتف ذكية. الجدير بالذكر أن الهيئة تنشر على موقعها كل التقارير السنوية، إلى جانب مجلة الهيئة للمهتمين والباحثين في الشأن الاقتصادي بشكل عام والمهتمين بأسواق المال بشكل خاص، والصفحات المخصصة لتقديم الشكاوى والبلاغات والمقترحات وحسب الإطلاع على المعلومات، كما يتضمن الموقع الإلكتروني القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الهيئة وكذلك الشركات المرخصة وعمل المؤسسات المشمولة برقابتها.

صمم بشكل يتناسب مع استراتيجية الهيئة لتنفيذ أهدافها مع رؤية الكويت 2035، حيث تم تغيير الواجهة كاملة وتحديث المحتوى الإلكتروني، كما يحتوي الموقع الجديد على جميع الخدمات المقدمة للأفراد والشركات بالإضافة إلى أرشيف كامل لقرارات وتعاميم الهيئة منذ إنشائها، ويعد الموقع مرجعاً مهماً للمهتمين والخدمات مجال أسواق المال. وحرصت الهيئة عند تصميم الموقع الجديد على تطبيق التقنيات الحديثة ومواكبة التطور في البنية التحتية للحفاظ على أمن المعلومات حسب المقاييس العالمية، كما يعمل الموقع

أعلنت هيئة أسواق المال عن إطلاق موقعها الإلكتروني بحلته الجديدة على شبكة الانترنت www.cma.gov.kw، في إطار حرص الهيئة المستمر على تطوير وتحديث خدماتها، حيث يتيح الموقع للمتصفحين الوصول إلى المعلومات والخدمات الخاصة بأسواق المال بكل سهولة ويسر ومتابعة أخبار الهيئة والإطلاع على أحدث المستجدات والخدمات المقدمة، وذلك حرصاً على تعزيز الشفافية وسهولة إصال المعلومات لجميع مستخدمي الموقع والجهات المستفيدة والمشمولة برقابة الهيئة. وقالت موقعها الإلكتروني الجديد